الفصل الرابع

النظام المحاسبى الموحد

يتلاحظ لنا أن القوانين والتعليمات واللوائح السابق بيانها وسيلة للرقابة على وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات الخدمية تلك التى يقوم نظامها المحاسبى على المحاسبة. وإستكمالا لهذه الرقابة على وحدات القطاع العام الذى أصبح من الركائز الإقتصادية الأساسية فى جميع قطاعات النشاط الإقتصادى فى مصر وأصبح القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم إمساك الدفاتر التجارية، كما إقتصر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بأحكام الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، على إلزام مراقب الحسابات بالنص فى تقريره على رأيه فى مدى إنتظام حسابات الشركة.

وقد تضمنت القرارات الوزارية والتنفيذية لقانون الشركات نماذج معينة لأشكال ومكونات الحسابات والقوائم الختامية.

هذا وقد صدر دستور مهنة المحاسبة والمراجعة فى سنة ١٩٥٨ عن نقابة المحاسبين والمراجعين بمصر، وقد أسهم هذا فى إرساء كثيرا من القواعد الرقابية الموحدة بين العاملين فى مجال الرقابة المحاسبية وقد واكب ذلك أن أصدرت المؤسسات الإقتصادية القائمة فى ذلك الحين نظم ولوائح موحدة للشركات التابعة لها لتوحيد أسس ومفاهيم البيانات المحاسبية على مستوى القطاع الذى تعمل فيه كل مؤسسة ولكن مع كبر حجم القطاع العام تأكدت الحاجة الى توحيد الأصطلاحات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية، وتوحيد الموازنات التخطيطية والحسابات والقوائم الختامية وربط حسابات وحدات القطاع العام الإقتصادية بالحسابات القومية وربط إقتصاديات هذه الوحدة بالأقتصاد القومى، لهذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ بأعتماد النظام المحاسبى الموحد وبدأ تطبيقه فى وحدات القطاع العام أعتباراً من أول السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٧ ليف بالأحتياجات التى يتطلبها

التخطيط ومتابعة التنفيذ والرقابة بأنواعها المالية والأقتصادية والفنية. وفيما يلى إجمالى للأهداف العامة :-

أ - توفير البيانات الأساسية و الأدوات التخطيطية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على مختلف المستويات :

يساعد النظام على توفير مجموعة من البيانات الأساسية بالأضافة الى موازنات تخطيطية وقوائم حسابات ختامية تمثل جانبا هاما من الإطارات الإحصائية االلازمة لعمليات التخطيط و التنفيذ والرقابة على مختلف المستويات، تمثل هذه البيانات والحسابات والقوائم والموازنات لازمة على مستوى الوحدة الإقتصادية لتحليل نتائج الأعمال والمراكز المالية، وإتخاذ القرارات ورسم السياسات.

أن ألزام الوحدات الأقتصادية بأعداد موازنات تخطيطية متطابقة على نمط معين يتضمن موازنة عينية وأخرى نقدية وثالثة مالية يتيح لهذه الوحدات- ربما لأول مرة- أن تربط خططها العينية بخططها التمويلية، وهو ربط ضرورى للتخطيط على (مستوى المشروع) ، وذلك كأداة لتحقيق التوازن الإقتصادى. وجدير بالذكر أن عددا من الوحدات الأقتصادية فى بعض القطاعات لم يكن لديه نظام محاسبى بالمعنى الفنى للنظام، ولذلك فأن (النظام المحاسبى الموحد) قد ملأ فراغات معينة، كان من الضروى ملؤها فى إقتصاد مخطط تخطيطا شاملا.

وعلى مستوى المؤسسة تساعد البيانات المحاسبية التى يوفرها النظام على مباشرة عمليات الرقابة والأشراف والتوجيه، بالأضافة الى المشاركة فى التخطيط.

فطبقا (لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام)يقوم كل وزير عن طريق المؤسسات العامة بتنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعتها فى القطاع الذى يشرف عليه بما يحقق خطة التنمية وتختص المؤسسات العامة بسلطة الأشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء بالنسبة الى الوحدات الإقتصادية التى

تتبعها. ولايمكن للمؤسسة العامة مباشرة هذه الإختصاصات دون أن تتوافر لديها بيانات أساسية وأدوات تحليلية معينة ولاشك أن (النظام المحاسبى الموحد) قادر على مقابلة هذه الأغراض بما يتضمنه من موازنات تخطيطية وحسابات وقوائم ختامية، وبما يوفره من بيانات تفصيلية فى سجلات ذات طابع خاص.

أما على مستوى الأجهزة الخارجية فيلاحظ أن النظام يخدم وزارة التخطيط اذ يحقق الارتباط الكامل بين الموازنات العينية والنقدية والمالية فى مستوى الوحدات الإقتصادية ولآجال زمنية قصيرة ومتوسطة تتفق مع الخطط القومية، كما يخدم النظام الوزارة المذكورة بتوفيرة بيانات موحدة تعاونها فيما تقوم به من متابعة للتنفيذ على المستوى القومى ومستوى القطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة.

ويوفر النظام احتياجات وزارتى الخزانة والاقتصاد بربطه حسابات الوحدة الاقتصادية بكل من ميزانية الدولة والحساب الختامى وميزانية النقد الأجنبى، ويقابل النظام، احتياجات الجهاز المصرفى الخاصة بالرقابة على التدفقات النقدية ومراكز السيولة فى الوحدات الاقتصادية. ويوفر النظام ما يحتاج اليه الجهاز المركزى للمحاسبات لممارسة الرقابة المالية ومتابعة الخطة (وتقييم) الأداء، فالبيانات المالية والإقتصادية والفنية التى يتضمنها النظام تسهل اجراء المقارنات واستخراج المؤشرات المختلفة ودراسة الكفاية الإنتاجية... إلخ. وأخيرا وليس آخرا يسهل النظام للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عمليات جمع البيانات وذلك بما وحده النظام من أسس ومصطلحات وتعاريف وتقسيمات. تجدر الإشارة الى أن مقابلة النظام لإحتياجات الأجهزة الخارجية لا يتمثل فقط فيما يوفره من حسابات وقوائم ختامية وموازنات تخطيطية وإنما يتمثل أيضا فيما يوفره من حسابات تفصيلية يتم الإتفاق عليها بين هذه الأجهزة والمؤسسة النوعية المختصة.

ب – ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية

تعتبر حسابات الوحدة الاقتصادية أحد المصادر التى يعتمد عليها المحاسب القومى للحصول على البيانات الأساسية اللازمة لتركيب الحسابات القومية. ولاشك انه من المفيد أن يكون بين المشتغلين بالحسابات عموما (سواء على مستوى الوحدة الإقتصادية أو على المستوى القومى) اتفاق على المفاهيم والتقسيمات ...إلخ.

بدون تنظيم هذه العلاقة لا يمكن حل بعض المشاكل الإحصائية الخاصة بتركيب الحسابات القومية والتى تتمثل فى هامش الخطأ الناتج عن إعتماد تلك الحسابات على بيانات أساسية تستند الى أسس ومفاهيم محاسبية غير موحدة على مستوى الوحدات الإقتصادية. إن الاعتماد على مثل هذه البيانات يؤدى الى الإخلال (بعملية التجميع) والتشكيك فى دلالتها، إذا من الصعب الدفاع عن درجة الثقة فى مجموع إحصائى مثل (المدخرات) فى قطاع الأعمال المنظم أو (التكوين الرأسمالى) فى ذلك القطاع ما لم تكن هناك تعاريف ومعايير موحدة على مستوى الوحدات الاقتصادية بالنسبة لمتغيرات كالانفاق الجارى والانفاق الاستثمارى.

ولاشك أن أعداد (النظام المحاسبى الموحد) قد أتاح فرصة الإجتماع المشترك بين محاسب الوحدة الاقتصادية والمحاسب القومى للإنفاق على اصطلاحات ومفاهيم كل منهما، بحيث أصبح من الميسور ترجمتها الى بعضها البعض وبحيث أصبح للبيانات دلالتها الإحصائية والإقتصادية.

جـ – تسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها:

قبل اعداد (النظام المحاسبى الموحد) كانت الوحدات الاقتصادية تصادف مشقة كبيرة نسبيا فى ترجمة طلبات الأجهزة الخارجية وإيجاد دليل إرتباط بين ما لدى تلك الوحدات من بيانات ترتكز على أسس ومفاهيم معينة

وبين ماتطلبه تلك الأجهزة فى إطار مختلف من الأسس والتعاريف والإصطلاحات، كان هناك بصفة عامة شبه انفصام فى هذا الصدد بين الوحدات الإقتصادية من ناحية، والأجهزة الخارجية من ناحية أخرى. وكان نتيجة ذلك عجز الوحدات الإقتصادية فى بعض الحالات عن توفير البيانات المطلوبة لهذه الأجهزة أو قيام تلك الوحدات بتقديم ما يطلبه من بيانات بهامش خطأ يصعب تحديد مداه.

ولذلك فإن من أهداف (النظام المحاسبى الموحد) الإسهام فى توضيح الرؤية لكل من الوحدات الإقتصادية والأجهزة التى تضع السايسة الاقتصادية أو تراقب تنفيذها. واذا كان هناك جهاز يهمه جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها بطريقة أو بأخرى من طرق التجهيز الآلى للبيانات، وذلك على نحو ما تقوم به أجهزة الاحصاء أو أجهزة المحاسبات فى بعض الدول فإن (النظام المحاسبى الموحد) يسهل القيام بمثل هذه العمليات.

النظام المحاسبى الموحد كأسلوب رقابى:-

النظام المحاسبى (نظام) أو (خطة) بالمعنى العلمى للإصطلاح، فهو يتمثل فى مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى (الوحدة الإقتصادية) وإعداد قوائم وحسابات ختامية وموازنات تخطيطية على أساس محاسبى موحد فى إطار محدد من الأسس والقواعد والإصطلاحات والتعاريف وذلك لخدمة أهداف الرقابة المالية والإقتصادية.

كما يتناول أنظمة وحسابات التكاليف بالنسبة للأسس والقواعد العامة والمصطلحات والتعاريف التى رؤى توحيدها فى هذه المرحلة تمهيدا لأن تولى أنظمة وحسابات التكاليف ما هى جديرة به من عناية واهتمام على مستوى الأنشطة النوعية المختلفة. وبالإضافة الى ما تقدم يتناول النظام أسس وقواعد الرقابة اللازمة للمحاسبة الإدارية.

أما وصف النظام بإنه (موحد) فيقصد به توحيد كل من السنة المالية (بالنسبة لشركات القطاع العام) هذا بجانب إستخدام الدليل المحاسبى والذى

يطبق على مستوى الوحدات الأقتصادية.

توحيد الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية تم توحيد عناصر و أشكال القوائم الختامية وكذلك؛ أسس إعداد الموازنات التخطيطية.

وقد تكفل النظام بتوحيد (الدليل المحاسبى) كوعاء رئيسى للحاسبات والقوائم التقليدية المختلفة فى الفصل الأول منه أخذا فى الإعتبار قدرة الوحدات الاقتصادية على مقابلة كل من احتياجاتها الذاتية واحتياجات الأجهزة الخارجية.

وقد تم توحيد المسميات المحاسبية الرئيسية المختلفة، ونص على إلزام جميع الوحدات الإقتصادية بتقسيمات الحسابات ومسمياتها والأرقام التى ترمز لها شروحها وتعريفها ومصطلحاتها العامة التى يتضمنها الدليل وذلك كحد أدنى. وتجدر الإشارة الى إنه للوحدة الإقتصادية أن تتوسع فى تفصيلات هذه الحسابات البنود طبقا لإحتياجاتها.

وعنى الدليل المحاسبى بتقسيم المصروفات الي مجموعات متميزة منها مجموعة للأجور ومجموعة للمستلزمات السلعية ومجموعة للمستلزمات الخدمية، وما عدا ذلك من مصروفات يقسم الى مصروفات تتعلق بالنشاط وأخرى لا تتعلق به. وقد تم ربط الدليل بحسابات التكاليف عن طريق حسابات لمراقبة كل من مراكز الانتاج ومراكز الخدمات الانتاجية ومراكز الخدمات التسويقية ومراكز الخدمات الإدارية والتمويلية ومراكز العمليات الرأسمالية كخطوة نحو توحيد هذه الحسابات قطاعيا ونوعيا فى إطار (التصنيف العربى الموحد للنشاط الاقتصادى) ويبرز (الدليل) الحسابات اللازمة لإشتقاق حساب للعمليات الجارية بمراحله الثلاث (الإنتاج والتخصيص والفائض) لمقابلة إحتياجات الحسابات القومية.

وسوف نعرض فيما يلى بإيجاز الإطار العام للدليل المحاسبى:-

١- الإطار العام لحسابات الميزانية وحسابات النتيجة.

٢- الإطار العام لتوزيع الإستخدمات والمراكز المختلفة.

الإطار العام للدليل المحاسبى

١- حسابات الميزانية وحسابات النتيجة

حسابات الميزانية			حسابات النتيجة
الأصول ١	الخصوم ٢	الأصول ٣	الموارد ٤
١١- أصول ثابتة	٢١- رأس المال	٣١- أجور	٤١- ايرادات النشاط الجارى
١٢- مشروعات تحت التنفيذ	٢٢- احتياجات وفائض مرحل	٣٢- مستلزمات سلعية	٤٢- إعانات
١٣- مخزون	٢٣- مخصصات	٣٣- مستلزمات خدمية	٤٣- ايرادت أوراق مالية
١٤- أقراض طويلة الأجل	٢٤- قروض طويلة الأجل	٣٤- مشتريات بغرض البيع	٤٤- ايرادات تحويلية
١٥- استثمارات مالية	٢٥- بنوك دائنة	٣٥- مصروفات تحويلية جارية	٤٥- أرباح مشروعات التعمير والإسكان واستصلاح الأراضى
١٦- مدينون	٢٦- دائنون	٣٦- تحويلات جارية	ـــ
١٧- حسابات مدينة مختلفة	٢٧- حسابات دائنة مختلفة	ـــ	ـــ
١٨- نقدية بالصندوق والبنوك	٢٨- نتيجة العام	ـــ	ـــ
١٩- ـــ	ـــ	ـــ	ـــ

تابع الإطار العام للدليل المحاسبى

٢- توزيع الإستخدامات - (مراقبة المراكز)

توزيع الاستخدامات

مراقبة مراكز الانتاج ٥	مراقبة مراكز الخدمات الانتاجية ٦	مراقبة مراكز الخدمات التسويقية ٧	مراقبة مراكز الخدمات الإدارية والتمويلية ٨	مراقبة مراكز العمليات الرأسمالية ٩
٥٣١-أجور	٦٣١-أجور	٧٣١-أجور	٨٣١-أجور	٩٣١-أجور
٥٣٢-مستلزمات سلعية	٦٣٢-مستلزمات سلعية	٧٣٢-مستلزمات سلعية	٨٣٢-مستلزمات سلعية	٩٣٢-مستلزمات سلعية
٥٣٣-مستلزمات خدمية	٦٣٣-مستلزمات خدمية	٧٣٣-مستلزمات خدمية	٨٣٣-مستلزمات خدمية	٩٣٣-مستلزمات خدمية
٥٣٤-مشتريات بضائع بغرض البيع	—	—	—	—
٥٣٥-مصروفات تحويلية جارية	٦٣٥-مصروفات تحويلية جارية	٧٣٥-مصروفات تحويلية جارية	٨٣٥-مصروفات تحويلية جارية	٩٣٥-مصروفات تحويلية جارية
—	—	—	٨٣٦-تحويلات جارية تخصصية	—
—	—	—	—	—
—	—	—	—	—
—	—	—	—	—

وأفرد الفصل الثانى من النظام للأسس والتعارف والمصطلحات المحاسبية الموحدة، تم التمييز فى هذا الصدد بين ما يتصل بالمحاسبة المالية وما يتعلق بالتكاليف. وبالنسبة للأسس والقواعد والتعاريف والمصطلحات المتصلة بالمحاسبة المالية روعى إختيار الراجح منها، ونظرا لأن تعاريف المصطلحات قد تتضمن أسسا عامة للتقويم والقواعد المحاسبية الأخرى فإنه لم يتم الفصل كلية بين التعاريف من ناحية والأسس والقواعد من ناحية أخرى، بل ذكرت هذه وتلك كمجموعة متكاملة متناسقة. أما عن التكاليف – التى تعتبر حساباتها تحليلية مشتقة من الحسابات الإجمالية والتفصيلية – فقد تم العرض لأنظمتها وأسسها ومفاهيمها ومصطلحاتها. وكان إهتمام النظام منصبا على توحيد الأسس التى تقوم عليها أنظمة التكاليف والتعاريف والمصطلحات المتداولة. وقد ساير النظام الإتجاهات الحديثة فى علم التكاليف والتى تبرز علاقة التكاليف بالأسعار والفائض وتهتم بدراسة الكفاية الإنتاجية وتحليل إنحرافات ما تحقق فعلا عما كان مخططا أو متوقعا. وأشار النظام الى أنه لكل نشاط نوعى أن يمسك ما يناسبه من سجلات لتجميع البيانات اللازمة لتوحيد أنظمة التكاليف على مستوى النشاط.

فيما يتعلق بالحسابات والقوائم الختامية الموحدة تظهر فى الفصل الثالث من النظام وقد روعى فى إعدادها توفير حساب للعمليات الرأسمالية وربطه بالحسابات والقوائم المالية التقليدية وذلك لبيان الموارد والإستخدامات ولتكوين الرأسمالى على مستوى الوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة كذلك أضيف حساب للعمليات الجارية ليعكس نتيجة النشاط الجارى للوحدة الاقتصادية، وتم ربطه لحساباتها الختامية التقليدية. وقد راعى النظام توحيد الأساس الخاص بالمعالجة المحاسبية لفائض النشاط الجارى، بحيث تدرج به فروق الإيجارات والفوائد المحسوبة وفروق تقويم المخزون السلعى بسعر البيع وتستبعد النفقات والإيرادات التى لا تتعلق بالنشاط الجارى حتى يكون من

الميسور استخراج القيمة المضافة بالمفهوم الإقتصادى وحتى يتسنى اجراء المقارنة بين فوائض النشاط الجارى من وحدة إقتصادية لأخرى. ونظرا لأهمية البيانات الخاصة بالتمويل فقد مكن النظام من استخراج حركة النقدية للوحدة الإقتصادية كقائمة من القوائم الختامية، وتم ربط القائمة المذكورة بالدليل المحاسبى بتوسيط حسابات الميزانية التى تظهر أرصدة المعاملات النقدية بصورة مباشرة وذلك دون الإلتجاء الى إجراء تحليل إضافى. وتجدر الإشارة الى أن النظام قد راعى أن تكون تفاصيل الحسابات الختامية هى نفس التفاصيل الواردة بالموازنة التخطيطية.

ويعرض الفصل الرابع من النظام (الموازنة التخطيطية) التى تتكون من موازنة عينية وأخرى نقدية وثالثة مالية لكى تكون هذه الموازنات أدوات فعالة للتخطيط والمتابعة والرقابة على جميع المستويات، من مستوى الوحدة الإقتصادية الى المستوى القومى، ومن المسلم به أن درجة تفصيل الموازنات التخطيطية تحكمها عدة عوامل منها نوع النشاط وظروف التشغيل ودرجة انتظام وكفاية مراكز التكلفة، ولذلك رؤى أن يحدد مستوى التفصيل فنيا داخل كل نشاط وذلك تحت اشراف المؤسسة النوعية التى تتبعها الوحدة الإقتصادية وبالإتفاق مع الأجهزة المركزية المختصة. وبعد الإتفاق على مستوى التفصيل بهذا الأسلوب تلتزم به جميع الوحدات الإقتصادية التى تعمل فى نشاط اقتصادى واحد. وتجدر الإشارة الى أن (التصنيف العربى الموحد للسلع) يعتبر حد أدنى لمستوى التفصيل. وينطبق هذا أيضا بالنسبة للتفصيل السلعى الذى يلتزم (بالتصنيف العربى الموحد للسلع).

وبالإضافة الى العناصر الرئيسية المتقدمة يضم (النظام المحاسبى الموحد) عددا من الملاحق أفرد أولها لتحديد معدلات الإهلاك (الإستهلاك) فى الأوجه المختلفة للنشاط الإقتصادى وذلك لتوحيد المعالجة المالية للأصول الثابتة وأعباء التشغيل فى كل نشاط.

أما الملحق الثانى فيتضمن أسس وقواعد الرقابة المالية. وقد راعى

النظام فى هذا الشأن إلزام جميع الوحدات الإقتصادية بإصدار القواعد التنظيمية اللازمة لضمان حسن سير العمل وتحديد الإختصاصات والمسؤليات. وجدير بالذكر أن بعض التفصيلات الواردة فى هذا الملحق استرشادية إذ أن لكل وحدة إقتصادية الأخذ بما يلائم ظروفها مع عدم الإخلال بأسس الرقابة.

وأفرد الملحقان الثالث والرابع للبيانات التفصيلية والدورية، والسجلات ذات الطابع الخاص على التوالى. وفيما يتعلق بالبيانات التفصيلية والدورية نص النظام على الحد الأدنى منها الذى يتعين استخراجه وإرفاقه بالحسابات والقوائم الختامية. وأشار النظام أيضا الى البيانات التفصيلية التحليلية الأخرى التى يطلب الجهاز المركزى للمحاسبات الى الوحدات الإقتصادية إعدادها لأغراض المتابعة وتقييم الأداء. ونص على إعداد النماذج الخاصة بتلك البيانات بناء على إتفاق الجهاز من ناحية والقطاعات والمؤسسات النوعية المختصة من ناحية أخرى، كما تم تنظيم وتنسيق طلب الجهات المختلفة على البيانات التفصيلية والدورية. وبالنسبة للسجلات ذات الطابع الخاص يلاحظ أن الهدف من إدراجها بالنظام هو تصوير بعض النماذج لكيفية تبويب وتحليل البيانات لمقابلة طلبات الأجهزة المركزية ولخدمة الأغراض الذاتية للوحدة الإقتصادية. وتجدر الإشارة الى أنه إذا كان فى مقدور الوحدة الإقتصادية استخراج البيانات المطلوبة من سجلات أخرى تقوم بإمساكها فإنه لا تصبح هناك ضرورة لقيامها بإمساك السجلات ذات الطابع الخاص الواردة بالملحق الرابع من النظام.

أما الملحق الخامس والأخير من النظام فيضم الوثائق الخاصة بإعداد النظام وإصداره.

وبجانب الملاحق المتقدمة يشير النظام الى ثلاثة مرفقات أساسية تتعلق بالتصنيفات العربية الموحدة لكل من النشاط الإقتصادى والسلع والمهن. وتعتبر هذه المرفقات ملزمة للوحدات الإقتصادية عند تطبيقها للنظام.

ومن الناحية الرقابية فقد سهل النظام أعمال الرقابة ببساطته ووضوحه مع وجود لجنة فنية دائمة للنظام لتفسر وتوضح ما قد يحدث فى التطبيق من مشاكل وعقبات، فالنظام يمتاز بالمرونة ومسايرة القواعد والمبادىء المحاسبية الراجحة مع قابليته للتطبيق وقد طبق فعلا بنجاح على الوحدات الإقتصادية داخل القطاع العام بإستثناء البنوك والمنشآت الإنتمائية ووحدات التأمين وإستقرت قواعده لسد إحتياجات الوحدات الإقتصادية التى تتمثل فى تصوير نتائج الأعمال والمركز المالى والموازنات التخطيطية وتحليل هذه الحسابات والقوائم والموازنات كما يفى بالإحتياجات المنبثقة من الأجهزة الخارجية كوزارة التخطيط ووزارة المالية والجهاز المصرفى والبنك المركزى وبنك الإستثمار القومى والجهاز المركزى للتعبئة والرحصاء والجهاز المركزى للمحاسبات – بمدهم جميعا بالبيانات على أساس موحد يسهل مقارنته على أسس صحيحة مما يسهل مهمة الرقابة والمتابعة والتخطيط.

أما القطاعات التى لم يشملها النظام المحاسبى الموحد فهى تحاول وضع قواعد محاسبية موحدة فيما بينها لتحقيق أهداف النظام مثل قطاع الأعمال الخاص وقطاع البنوك وكل المؤسسات المالية والشركات الكبرى.

ثالثا: وسائل الرقابة بالقطاع الأستثمارى وقطاع البنوك والقطاع الخاص بمصر:

إن كل جهة من قطاع الأعمال تضع من النظم والقوانين واللوائح مايتفق مع طبيعة عملها ويكفل الرقابة الكاملة على أهدافها والتحقق من سلامة مواردها.

ويتمثل الكيان الرقابى بها بصفة عامة على كل النظم الداخلية الموضوعة بمعرفة لجان متخصصة مثل هيكلها التنظيمى ولائحة المشتريات والمبيعات واللائحة المالية التى تحدد أختصاصات الصرف والأعتمادات المالية ولائحة الحوافز وقواعد التأمين على الممتلكات وإختصاصات ومسئوليات الإدارة وقنوات الإتصال.

ونظم الرقابة الفرعية المشتقة مثل نظم التكاليف والتسعير والمخازن والرقابة على الجودة وقواعد التفتيش والضبط الداخلى.

هذا وتكتمل عملية المراقبة الداخلية بهذه الوحدات بإتمام عملية المراقبة الخارجية والتى تتمثل فى إجراءات التدقيق الخارجى من تكاليف المحاسبين القانونين.

وسوف نورد مفصلاًفى الفصول القادمة أهم الأدوات والوسائل المحاسبية المستخدمة فى خدمة أغراض العملية الرقابية بصفة عامة.

obeikandl.com

الخاتمة

لعلى أكون قد وفقت فى هذا البحث لتذليل بعض المتاعب المهنية التى كنت ألاحظها دائما فى كثير من اللقاءات العلمية والعملية التى كانت تجمعنا وهى أن بعض زملائى المديرون فى المجال المالى يجدون صعوبة فى الربط بين النشاطات التى يقومون بها وبين ما يتاح لهم من معلومات وأساليب وأدوات مالية ومحاسبية وحتى يمكن أن تساعدهم فى توسيع دائرة معارفهم فى مجال التخطيط والرقابة وإتخاذ القرار الصحيح كما نستطيع أن نخلص من دراستنا السابقة الخاصة بالأساليب المحاسبية فى خدمة الرقابة المالية وتقييم الأداء بالوسائل التى يمكن تطبيقها لتعظيم عملية الرقابة المالية لتؤتى بالثمار المرجوة منها وتعمل على تحقيق الأهداف المعقودة عليها.

ولعلى أكون قد أسهمت فى إيضاح كثير من الوسائل والأدوات المحاسبية تساعد القارىء فى إستخدام الأسلوب المناسب فى مجال تحقيق الهدف الرقابى الذى يصبوا اليه، حيث أن المشاكل الجوهرية التى تصادف المدير المالى بصفة عامة يمكن إيجازها على النحو التالى:-

- النفقات الواجب القيام بها (بشقيها الرأسمالى والجارى).
- حجم الأموال التى تلتزم بها المنشأة.
- أسلوب تمويل الإحتياجات المالية للمنشأة.
- وسيلة تعظيم أرباح المنشأة.

وتتخذالمنشأة عادة عدد من القرارات الإستراتيجية التى تعتمد على الأهداف المنوطة بها ويتوقف إتخاذ قرارمعين بشأن كيفية إستخدام الأموال على المقارنة بين العائد المتوقع أن تدره هذه الأموال فى المستقبل وبين تكلفتها ويرجع السبب فى ذلك الى أن الهدف الرئيسى للإدارة المالية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق تعظيم العائد وفى نفس الوقت الحد من عنصر تكلفة الأموال المستخدمة.

وبالتالى فإن العناصر الرئيسية التى تتطلب استراتيجيات معينة هى السيولة ونسبة الديون الى حقوق المساهمين والمرونة فى تدبير الأموال وإستخداماتها.

فقد يؤدى نقص السيولة بالمنشأة الى حرمانها من الإستفادة من بعض المزايا التى تتيحها بعض الفرص كما أن إنعدام السيولة له خطورته القصوى ويجب سرعة إعادة التنظيم أو قبول الإفلاس كما أن المغالاة فى الإحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة يؤدى الى الحد من عائدات الإستثمار.

وعلى المدير المالى أن يوازن فى قراراته وتصرفاته فى الموائمة بين السيولة وبين تعظيم أرباح.

كما أن هناك فى نفس الوقت مخاطر أخرى تتعلق بهيكل رأس المال إذا أن تكلفة التمويل عن طريق الديون طويلة الأجل أقل من تكلفة وسائل التمويل الأخرى ومع ذلك تقتضى الديون طويلة الأجل سداد الفائدة المستحقة عليها بجانب أقساط إستهلاك أصل القرض مما يؤدى الى أن تصبح المنشأة أكثر تعرضا للفشل عندما تقل عائداتها فى المستقبل أو عندما تتذبذب هذه العائدات صعودا وهبوطا.

وهناك إستراتيجية أخرى وهى محاولة تحقيق أكبر قدر من المرونة فى تدبير وإستخدامات الأموال المتاحة ولو أن المرونة المالية تعتبر أمرا مرغوبا فيه من وجهة النظر العلمية إلا أنها تتضمن مخاطر معينة كما أن لها تكلفتها فى نفس الوقت.

وأن أسلوب الرقابة لترشيد إتخاذ القرارات يجب أن يكون فى المفاضلة بين مصادر وإستخدامات الأموال يتم ذلك بتقييم الأهداف عن طريق معيارى تكلفة رأس المال وعائد الإستثمار.

وحيث أن الأهداف المنوطة بالإدارة المالية هى تقويم عمليات إستخدام الأموال ووسائل تدبيرها والحصول عليها كما تتطلب الإدارة المالية إستخدام الحكمة والمنطق فى إتخاذ القرارات التى تتصل بالجانب المالى فلابد فى عملية

التقويم من التخطيط عند الإختيار بين الإستثمارات المتاحة، وكذلك فى إدارة الأصول التى تمتلكها المنشأة وللحكم على مدى قدرة المنشأة على التخطيط والإدارة لابد من الرقابة التى تتم عن طريقها مقارنة الإنجازات الفعلية بالخطط الموضوعة مسبقا.

وبجانب ما أوضحناه من أهداف ووسائل ومعايير عملية الرقابة المالية يجب أن توكل عملية الرقابة الى أشخاص يتوافر لديهم الخبرة والمعلومات الكافية عن طريق أداء العمل الذين يقومون بمراقبته بجانب المقومات الشخصية للأفراد القائمين بعملية المراقبة من حسن الأداء والسلوك والإستقامة والأمانة.

يجب أن لا تكون أجهزة الرقابة بما تجريه من فحوص وإختبارات معوقة للإنتاج (ببطىء الإجراءات) بل ويجب أن يكون الهدف من الرقابة هو الإصلاح والتقييم وصولا للأفضل أى تكون رقابة هادفة وليس القصد منها تصيد الأخطاء لتوفير الأمن النفسى للعاملين وقياداتهم. كما يجب الإهتمام بعملية تدريب الأفراد وتأهليهم الدائم للقيام بأعمالهم بفاعلية كبيرة وذلك فى ظل التقدم المستمر للعلوم المالية والمحاسبية.

يجب العمل على المراجعة المستمرة لإجراءات وقواعد الرقابة المختلفة والعمل على منع الإزدواج فيها لأن المبالغة فى الرقابة لا يشجع على التصرف فى الأمور على نحو سريع وفعال وأن أساليب الرقابة المالية الحالية فى مصر خاصة تؤدى الى التأخر فى الإنجاز للتعقيد الشديد والمغالاة فى طلب إعتماد المستندات ورفعها الى المستويات الأعلى تجنبا من تحمل المسئولية.

وفى ظل التقديم العلمى وما صاحبه من الإتجاهات الحديثة للرقابة فى إطار الأنظمة الألكترونية للمعلومات وإدماج نظم الرقابة المحاسبية ضمن عناصر نظامالمعلومات لتوفير نظام جيد للمعلومات موثوق به. فإنه يجب تدريب القائمين بأعمال الرقابة على إستخدام هذه الوسائل المتطورة كأداة للقياس والتقييم ولرقابة فعالة على مدخلات ومخرجات الوحدات الخاضعة للرقابة، بما يحقق أهداف الرقابة بشكل أكثر فعالية وأقل تكلفة على جميع مستويات الرقابة

وخاصة بالمشروعات والوحدات الكبرى وهى بطبيعة الحال التى يمكن أن يستخدم فيها هذه الأنظمة الحديثة.

الإهتمام بالبحوث والدراسات العلمية الجادة لتطوير عمليات التخطيط وتقييم الأداء على أسس صحيحة، ويجب توجيه إهتمام كبير لتوفير العناصر البشرية اللازمة والقادرة على التخطيط الجيد ووضع برامج ومعايير التنفيذ فإن ذلك جزء أساسى ومرحلة سابقة يقوم عليها قياس الأداء الفعلى وبيان الإنجازات المحققة، فسلامة التخطيط ومعايير التنفيذ ينتج عنه مؤشرات أداء صحيحة غير مضللة، مما يؤدى الى زيادة كفاءة وفعالية الرقابة بما يساعد على تحقيق التخصص الأمثل للموارد المتاحة.

أن تتكامل وتترابط الأعمال الرقابية فى ظل برامج ونظام للعمل واضح على كافة المستويات الإدارية بالوحدات والأجهزة الرقابية الخارجية لتنظيم العمل الرقابى وإستخدام الأساليب والوسائل المناسبة فى الوقت الملائم دون تعارض، والإستفادة من نتائج العمل الرقابى لمعالجة القصور والإنحرافات على وجه السرعة.